ggggggg----

**ان الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في أواخر الثمانينات نتيجة انهيار أسعار البترول، حتّمت على الدولة اعادة النظر في التوجه الاقتصادي المتبع منذ الاستقلال، وذلك بالتوجه نحو اقتصاد السوق الذي ظهرت نواته الأولى في دستور 1989، وتم تكريسه صراحة في دستور 1996 من خلال تبني مبدأ حرية التجارة و الصناعة الذي يقوم بدوره على حرّية المبادرة . هذا المبدأ أدّى كضرورة حتمية إلى إعادة النظر في العديد من النصوص التشريعية . وأمام الإرادة الحقيقية للمشرع نحو تحقيق هذا المسعى فقد أكد في التعديل الدستوري لسنة 2016 بموجب المادة 43 على دسترة دور الدولة في العمل على تحسين مناخ الأعمال وتشجيعه على ازدهار المؤسسات دون تمييز ، خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية.**

**وعليه فمناخ الأعمال هو مجموع الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية التي تتم فيها عمليات إنتاج السلع و أداء الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الخاصة أساسا والعمومية استثناءا، في إطار اقتصاد السوق حر تسوده المنافسة، والتي قد تعكس سلبا أو إيجابا على فرص عمل ونجاح هذه المؤسسات، بحيث تندرج كعوامل جذب أو حجب لها٬ مشكلة بذلك حافزا لإقدام أو عائقا لإحجام هذه الأخيرة. وعليه فمفهوم مناخ الأعمال أكثر حداثة من قرينه مناخ الاستثمار، و مع ذلك فإن استخدامه تنامى بشكل كبير .**

**تأسيسا على ذلك جاءت إشكالية الملتقى على النحو التالي:**

**هل تبني المشرع لفكرة " تحسين مناخ الأعمال" هو ضرورة فرضتها الظروف الاقتصادية للمجتمع خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية، أم هي حتمية لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية استجابة لمتطلبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؟**

**تنظم ملتقى وطني حول:**

**مناخ الأعمال في الجزائر بين التكريس الدستوري والواقع الاقتصادي**

**المحور الأول:** الإطار القانوني لمناخ الأعمال

**أولا:** مناخ الأعمال كمفهوم جديد مكرس دستوريا

**ثانيا:** دور تحسين مناخ الأعمال في خدمة التنمية الاقتصادية .

**ثالثا:** المبادئ التي يقوم عليها مؤشر أداء الأعمال .

**المحور الثاني:** الآليات القانونية لتحسين مناخ الأعمال.

**أولا:** الإطار التشريعي لتحسين مناخ الأعمال.

**ثانيا:** الإطار المؤسساتي لتحسين مناخ الأعمال.

**ثالثا :** دور القطاع الخاص في تحسين مناخ الأعمال.

**المحور الثالث:** تقييم سياسة تحسين مناخ الأعمال.

**أولا:** إستراتيجية تحسين مناخ الأعمال في الجزائر.

**ثانيا:** الحماية القانونية و القضائية لتحسين مناخ الأعمال.

**ثالثا:** معوقات مناخ الأعمال في الجزائر.

**رابعا:** التجارب الدولية في مجال تحسين مناخ الأعمال.

**الديباجة**

**محاور الملتقى**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة علي لونيسي – البليدة 2-**

**كلية الحقوق و العلوم السياسية**

**قسم الدكتوراه )ل.م.د(، تخصص قانون أعمال**

**بمعية مخبر القانون و العقار**

**و تحت رعاية عميد كلية الحقوق و العلوم السياسية**

**يومي: 11و12 أفريل 2018**

**الرئيس الشرفي للملتقى:**

**أ.د: رمول خالد مدير جامعة البليدة -2-**

**رئيس الملتقى : د. بن ناصر وهيبة**

**مدير الملتقى : د. علواش نعيمة**